قطاع الاتصالات:

تشمل مشاريع قطاع الاتصالات في الرياض، إنشاء مقر هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات الجديد، وتأسيس مركز التعاملات الإلكترونية الحكومي، إضافة إلى مشروع تأسيس الخدمة البريدية الجديدة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٥٠٩ ملايين ريال، وهي مشاريع استثمارية وفرص متاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها.

قطاع الإسكان:

تتجسد الفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان في منطقة الرياض بمشاريع الإسكان التي تتضمن خطط بعض الجهات الحكومية، وشركات الاستثمار العقاري والمؤسسات الخيرية وغيرها. ومن هذه المشاريع التي تعد فرصاً استثمارية في مجال الإسكان.

- تنفيذ ٨٣٨ وحدة سكنية من قبل مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري في منطقة الرياض بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٥٢ مليون ريال.
- إنشاء أربعة آلاف وحدة سكنية جديدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية سيستفيد منها ذوي الدخل المحدود في منطقة الرياض وذلك على مدى أربع سنوات من عام ١٤٢٩هـ، وتبدأ المرحلة الأولى من المشروع بإنشاء ألف وحدة سكنية بتكلفة ١٥٠ مليون ريال[١].

قطاع الرعاية الاجتماعية:

تشمل الفرص الاستثمارية في قطاع الرعاية الاجتماعية المشاريع الخدمية مثل دور النقاهة للأمراض النفسية ودور الملاحظة الاجتماعية، ودور التربية للبنات ومباني مكاتب الضمان الاجتماعي وغيرها.

ومن أهم الفرص الاستثمارية في قطاع الرعاية الاجتماعية في منطقة الرياض:

- بناء دار لنقاهة الأمراض النفسية بكلفة ٧٠ مليون ريال في مدينة الرياض.
- تأسيس مبنى لدار الملاحظة الاجتماعية بتكلفة ٣٥ مليون ريال في مدينة الرياض.
- مبنى لدار التربية للبنات بتكلفة ٣٠ مليون ريال بوادي الدواسر.
- دار للرعاية الاجتماعية بتكلفة ٢٠ مليون ريال[٢] في الخرج.

قطاع السياحة:

تتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة بالرياض، ومن أهمها بناء الفنادق، وتأهيل وتطوير الفنادق الحالية، وبناء الشقق السكنية الفندقية. ويشار إلى أن الهيئة العامة للسياحة والآثار منحت تراخيص لـ١٧ فندقاً في الرياض، و٤١ وحدة سكنية مفروشة و٣٥ رخصة تشغيل لوكالات سفر (١٣ مكتباً رئيساً، و٢٢ مكتباً فرعياً)، وجميع هذه الرخص ستتحول إلى مشاريع استثمارية في قطاع السياحة بالرياض.

قطاع الخدمات الشخصية:

بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال، واستخدام التقنيات المتطورة والتي توفرها مختلف القطاعات الاقتصادية المدرجة في فصول هذا التقرير، لابد من الإشارة إلى وجود قدر جيد كذلك من الفرص الاستثمارية ذات الطابع الشخصي أو المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من عدم وجود دراسات ميدانية موثقة تحدد ما تتيحه مدينة الرياض من فرص استثمارية في مجال الخدمات الشخصية والمنزلية إلا أن عدة عوامل تشير إلى وجود قدر كبير من هذه الفرص:

أ. فالتطور العمراني الواسع الذي شهدته المدينة خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي لم يترافق بقدر مماثل من المنشآت الحديثة التي تقدم لسكان المدينة هذه الخدمات الشخصية.

ب. على الرغم من وجود أعداد لا بأس بها من المنشآت المتطورة وذات الحجم المتوسط التي تقدم الخدمات الشخصية لسكان الرياض إلا أن الطابع الغالب لباقي المنشآت مازال يشير إلى تواضع خدماتها وصغر نطاق وحجم أعمالها والأسلوب التقليدي في تقديم خدماتها وغلبة الطابع الفردي على ملكيتها وإدارتها.

ج. سيقود تنفيذ خطة التنمية التاسعة إلى مزيد من التوسع في شتى مرافق المدينة، يضاف إلى ذلك المشاريع العملاقة التي يجري الإعداد لتنفيذها مثل الحي المالي في الرياض، إلى مزيد من الضغط على منشآت الخدمات الشخصية القائمة حالياً ويوفر مزيداً من الفرص الاستثمارية للراغبين في ولوج هذا المجال

(١) موقع مدينة الرياض على شبكة الإنترنت.
(٢) المصدر ذاته.